Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

والاستثنائي هو الذي يكون اللاّزم منه – أو نقيضه – مذكورًا فيه بالفعل»[1] .

قال المفسّر : اللاّزم عن القياس – يعني النّتيجة – :

إما أن لا يكون مذكورًا – هو ولا نقيضه – في القياس بالفعل ، بل بالقوّة ؛ وهو المسمّى قياسا اقترانيا ، كقولنا : «كلّ جسم مؤلّف ،

وكلّ مؤلّف محدث» ؛

فإنّ اللاّزم ، وهو : فكلّ جسم محدث ،

ليس مصرّحًا به بالفعل في القياس ، ولا نقيضه بالقوّة ، لأنّه تحت المؤلّف ؛ وقد صرّحنا فيه بأنّ :«كل مؤلّف محدث» .

وإمّا أن يكون اللاّزم مذكورًا – هو أو نقيضه – في القياس بالفعل ، وهو [38ظ] المسمّى : قياسًا استثنائيًّا ، نحو قولنا :

«إن كان هذا العدد فردًا ، فإنّه لا ينقسم بمتساويين ؛

لكنّه فرد ، فيلزم أن لا ينقسم بمتساويين» ؛

فاللاّزم بعينه مذكور في القياس بالفعل ؛ وكذلك لو استثنيت ، فقلت :

«لكنه ينقسم بمتساويين ، فيلزم أنّه ليس بفرد» ،

فنقيض هذا اللاّزم وهو أنّ العدد فرد – مذكور فيه بالفعل .

أقسام القياس الاقتراني بحسب المادّة

قال المصنّف : «وهو بحسب المادّة ستّة أقسام ، لأنّه إمّا أن يتركّب من :

1 – الحمليّات ، 4 – أو الحملي والمتّصل ،

2 – أو المتّصلات ، 5 – أو الحملي والمنفصل ،

3 – أو المنفصلات ، 6 – أو المتّصل والمنفصل»[2] .

---

1 سقط هذا النّوع الثّاني من (أ) : 3ظ ؛ وانظر : (ل) : 7و .

2 انظر : (أ) : 3ظ ؛ (ل) : 7ظ .